يصنعون ويتخذون القرارات السياسية، وبين المواطنين العاديين من خلال عدد من الأدوار البنائية التي تسهل مشاركة المواطنين في العمل السياسي وتحديداً في عملية صنع واتخاذ القرارات السياسية عن طريق مجموعة من المؤسسات كالأحزاب وجماعات الضغط وجماعات المصالح التي تعمل كوسيط بين المواطنين والحكومة[5]. ولهذا تختلف أشكال المشاركة السياسية من نظام سياسي لآخر، حيث تتوقف مستوياتها على طبيعة النسق السياسي وتتخذ أشكالها وفقاً لنمطه، لأن كل نسق يتضمن العديد من الأدوار للمواطنين كالمواطن الذي يتوقف دوره على الادلاء بصوته في الانتخابات العامة، والسياسي المحترف وأعضاء الحزب النشطين، وتنتظم العلاقة بينهما على أساس النظام الهرمي في شغل الأدوار، فهي علاقة تنظيمية تحدد وفقاً لشكل ومدى المشاركة، أي الدور الذي يقوم به المشارك[6]. ومن هنا تتعدى أشكال أو انماط المشاركة السياسية ولكن من أهم هذه الأنماط[7]:

1 - النشاط الانتخابي
2 - اللوبي أو ممارسة الضغط على النظام السياسي
3 - النشاط التنظيمي
4 - العنف
5 - الاتصال الفردي بالمسؤولين

ثانياً - طبيعة المشاركة السياسية

تعد المشاركة السياسية، المظهر الرئيسي لعملية الانتقال من التقليدية إلى الحداثة، فعملية مأسسة المشاركة السياسية، تمثل الجوهر الحقيقي لعملية التحديث السياسي والتنمية السياسية[8]. وحقيقة ذلك أن عملية التعبئة الاجتماعية المرافقة للتنمية والتحديث السياسي تعمل على رفع درجات الميل لدى المواطنين نحو المشاركة السياسية، وتدفع بهم باتجاه النظام السياسي، من أجل التأثير فيه والحصول على مكانة أكبر في إطاره، ومن ثم دوراً أوسع في الحياة السياسية، مما قد يؤدي إلى زعزعة الاستقرار السياسي، من دون التوسع في بناء المؤسسات السياسية. وهكذا يجادل (هنتنغتون)، بأن ضرورة تحقيق الاستقرار السياسي، تتطلب بناء المؤسسات السياسية التي تنظم المشاركة السياسية، وتحول دون انعدام الاستقرار وتحطم النظام العام وانتشار العنف والفساد جراء الاقدام الواسع على المشاركة السياسية[9]. فالتوافق بين المشاركة السياسية المأسسة السياسية يعتبر من ضرورات ضمان الاستقرار السياسي، أثناء وبعد الانتقال إلى المجتمع الحديث.

إن المشاركة السياسية، عملية ذات طبيعة شاملة. ولا شك أن اقترانها بالتحديث السياسي والتنمية السياسية هو ما جعل منها عملية شاملة، وشموليتها تتمثل في أنها لا تنحصر في الضغط السياسي الناجم عن رغبة القوى الاجتماعية الساعية إليها، وإنما بمدى استجابة النخب السياسية الحاكمة لمشاركة هذه القوى ووضع الأطار القانوني لمشاركتها، ومن ثم في القدرات المؤسسية اللازمة لاستيعاب هذه القوى وحفظ الاستقرار السياسي وإدامته.

(1) طابع إرادي

ففي ضوء إرادة المواطنين الذاتية تتقرر مسألة إقدامهم على ممارسة العمل السياسي بمستوياته المختلفة. فالمشاركة السياسية أنشطة وفعاليات طوعية إرادية[10] والمواطنون هم الذي يتخذون طوعياً قرار المساهمة في الحياة السياسية والاحجام عنها. وطبيعياً أن قرارهم بشأن الاقدام على المشاركة السياسية أو الامتناع عنها، يتأتى طبقاً لرغباتهم وميولهم وتقييمهم للعمل السياسي، فهو

قرار تملية ارادتهم الشخصية.

والمشاركة السياسية عامل أساسي في تدعيم المصلحة العامة، غير أن نسبة المشاركين تتأثر بدرجة كبير باختلاف النظر إليها من زاوية كونها حقاً للمواطن أم واجباً ملقى على عاتقهم. ولهذا فإن نطاق المشاركة السياسية، يكون أكثر اتساعاً عندما يشعر المواطنون بأن المشاركة في السياسة واجب وطني، حيث تسعى الأغلبية إلى المشاركة انطلاقاً من الشعور بالالتزام تجاه الوطن[11]. ويشكل الالتزام السياسي للمواطن جانباً حيوياً من الجوانب المحيطة بمسألة الاقدام على المشاركة السياسية، إذ كثيراً ما يرتبط الحرص الذي يبديه المواطن نحو المشاركة السياسية بالتزامه السياسي كمواطن، فالتصويت كنمط من أنماط المشاركة الساسية يدلل على أنه عمل يحاول به المواطن أن يظهر مدى ولائه للنظام السياسي أكثر من أي شيء آخر، ويتم على أساس المواطن يرغب أن يكون مواطناً صالحاً فيؤدي واجبه المدني[12] فالانخراط في العمل السياسي ينبع من اعتبارات ذاتية تتفاعل مع معطيات الواقع السياسي الوطني أو القومي.

ويرمي المواطنون من وراء الاقدام على العمل السياسي، تحقيق أهداف ومقاصد على الصعيد الشخصي والاجتماعي. وهكذا يكون الاشباع فضلاً عن درجة الوضوح في الأهداف السياسية التي تتطلب المشاركة السياسية، ومدى ارتباط هذه الأهداف واحتياجات أكبر عدد من هؤلاء الذين يتكون منهم النسق السياسي[13] من أهم هذه الدوافع. والعمل السياسي يتطلب دافعاً يحفز المواطنين على الاقدام عليه. وحجة ذلك أن المواطنين الذين يتخذون موقفاً إيجابياً من السياسة أو لديهم ميل للسياسة، تكون دوافعهم حول السياسة والمشاركة أكثر من غيرهم، ولهذا تتباين درجات اندفاع المواطنين نحو المشاركة السياسية فمثل هؤلاء المواطنين يكونون مشاركين في الأنشطة السياسية، كالانضمام للأحزاب والترشيح للمجالس النيابية بدرجة أكبر من أولئك الذين يقومون بالمشاركة عن طريق التصويت في الانتخابات على سبيل المثال[14]. والحال هذا يغدو الاقدام على المشاركة السياسية مسألة نسبية، ويكشف عن أهمية المنبهات السياسية ودورها في دفع المواطنين نحو المشاركة السياسية حيث يزود التعرض للمثيرات والمنبهات السياسية المواطن بالمعارف وينمي اهتماماته العامة، فيصبح من ثم أكثر استعداداً لمزاولة النشاط السياسي.[15] غير أن درجة الاستجابة للمنبهات تتأثر بدرجة كبيرة، بمتغيرات الشخصية، فالشخص المهتم بالنشاط السياسي يستجيب بدرجة أكبر لمثل هذه المنبهات، ويصبح الاحتكاك والاتصال الشخصي، والمناقشات غير الرسمية، من الأهمية لحفز الفرد المستعد أساساً أو المؤهل شخصياً للمشاركة ودفعه لكي يكون أكثر فعالية في العملية من الأفراد غير المهتمين أصلاً ولا يحرصون على إجراء مثل هذه الممارسات[16].

ومن هنا تتنوع مواقف المواطنين واستعدادتهم للمشاركة السياسية، فالبعض يقدم عليها، بينما يمتنع البعض الآخر ويحجم عنها، وقد يتفرغ البعض للعمل السياسي بينما يمتنع البعض الآخر ويحجم عنها، وقد يتفرغ البعض للعمل السياسي بينما يقتصر آخرون على المشاركة الموسمية المؤقتة. كما قد ينغمس البعض في النشاطات السلمية، بينما يعمد آخرون إلى الإنخراط في النشاطات العنيفة[17]. وفي العادة تصدر هذه المنبهات عن وسائل الإعلام الجماهيري والحملات الانتخابية والاجتماعات العامة والمحادثات والمناقشات الشخصية.

(2) طابع نظامي

تتوقف المشاركة السياسية، بوصفها نشاطا سياسيا على إرادة المواطنين الذاتية ورغبتهم الشخصية بدخول ميدان العمل السياسي والمساهمة في الحياة السياسية لبلدانهم، ولكنها ترتبط، بوصفها، ممارسة سياسية، برؤية النخب

السياسية الحاكمة لدور المواطنين وموقفها من القوى الاجتماعية وتنظيماتها السياسية الساعية إليها[18]. والنخب الحاكمة تتباين في تعاملها مع مطالب المشاركة السياسية. وعلى هذا فإن الأنظمة السياسية لا تختلف في المدى المسموح به من المشاركة السياسية للمواطنين في نطاقها فحسب، وإنما تختلف طبيعة وشكل المشاركة السياسية من نظام سياسي لآخر، وقد تختلف حتى في الأنظمة السياسية المتماثلة من حيث المبادىء والأسس الأيديولوجية[19]. ولذلك تتباين المجتمعات من حيث مستوى المشاركة السياسية وتتباين القوى الاجتماعية المشاركة حسب كل مستوى، ففي المستوى المتدني تنحصر المشاركة السياسية في الطبقة الأرستقراطية المحدودة أو في فئة النخبة البيروقراطية أما في المستوى المتوسط فتنحصر المشاركة في الطبقة المتوسطة بينما يشترك الجميع في المستوى العالي بما في ذلك النخبة والطبقة المتوسطة والمواطنون عامة[20]. إن مستوى المشاركة السياسية يتفاعل بهذه الدرجة أو تلك مع درجة التقدم في المجتمعات فالأحزاب السياسية التي تقدم أساساً أو قاعدة للمشاركة السياسية، تختلف أهميتها تبعاً لتطور المجتمع، فمع تقدم المجتمع على طريق التحديث تنتقل المشاركة من قواعدها التقليدية مثل علاقات السيطرة التبعية والجماعات المحلية، إلى قواعد أكثر عصرية مثل الطبقة والحزب.[21] ومن هذه الزاوية نجد أربعة أنماط لردود فعل النخب الحاكمة إزاء مطالب المشاركة السياسية من جانب الأحزاب السياسية:-[22]

آ - القمع: بمعنى منع قيام أحزاب سياسية وقمع مطالب المشاركة السياسية عندما ترى فيها تهديداً لوجودها وسلطتها أو كانت صادرة عن جماعات تعتبرها معادية للنظام.

ب - التعبئة الجماهيرية: فنظم الحزب الواحد تشجع المشاركة السياسية بمعنى التعبئة الجماهيرية وليس بمعنى الاسهام في صنع السياسات العامة واتخاذ القرارات السياسية، حيث تسعى هذه النظم حشد الجماهير خلف النظام.

جـ - الاعتراف المحدود: بالسماح للقوى الاجتماعية المختلفة بتنظيم نفسها من خلال أحزاب خاصة بها مع تقييد مشاركتها في العملية السياسية أو بتعبير آخر السماح بظهور أحزاب سياسية دون تمكينها من الوصول إلى السلطة.

د - القبول التام: عندما تستجيب النخبة الحاكمة للجماعات التي تطالب بالمشاركة عن طريق الأحزاب الموجودة أو عن طريق تكوين أحزاب جديدة.

(3) طابع مؤسسي

عملية المشاركة السياسية لا ترتبط بموقف النخب السياسية الحاكمة، من حيث ترحيبها أو عدم ترحيبها بالقوى الاجتماعية فحسب وإنما بطبيعة البنية السياسية للنظام وملاءمتها لنشاطات المواطنين السياسية ومدى انفتاحها على مساهمتهم الفعلية في العملية السياسية. إن المشاركة السياسية إجراء نظامي يسمح به الهيكل السياسي[23] وعلى درجة المأسسة السياسية، بمعنى توافر المؤسسات السياسية اللازمة لاستيعاب القوى الاجتماعية وقدرات هذه المؤسسات على ضمان المشاركة السياسية لهذه القوى، يتوقف مدى المشاركة السياسية ونطاقها.

فلا شك أن عملية المشاركة السياسية، تتحدد بصفة أساسية، بدرجة المأسسة السياسية في المجتمع. والواقع أن درجة المأسسة السياسية لا تنال من نطاق المشاركة السياسية بل تمتد لتطال حتى مضمونها. وعلى أساس المأسسة

السياسية للمشاركة السياسية يجرى التمييز بين الأنظمة السياسية فإذا كانت النظم المشاركة والجماهيرية على السواء، تتسم بارتفاع مستويات المشاركة السياسية فإنها تختلف في درجة المأسسة السياسية للإجراءات والمنظمات السياسية لكل منها[٤٢]. فالنظم الجماهيرية تفتقر إلى الأبنية والمؤسسات السياسية المنظمة التي تربط بين الرغبات والأنشطة السياسية وبيان أهداف وقرارات القيادة السياسية مما يجعل العلاقة بين القيادة والجماهير مباشرة دون وساطة مؤسسية حيث تكون الجماهير تحت تصرف القادة لغرض التعبئة السياسية، وتصبح الصيغة المميزة للمشاركة السياسية هي الحركات الجماهيرية والتي تضم أعمالاً سلمية أو عنيفة قانونية أو خارجة على القانون، إكراهية أو اختيارية، حيث تحاول كل قوة إجتماعية تحقيق غاياتها بتسخير الموارد والتكتيكات التي تتمتع فيها بقوة واضحة[25]. أما في النظم المشاركة، فيتم تنظيم وخلق درجة عالية من الانخراط في العمل السياسي في إطار المؤسسات والمنظمات السياسية، مما يتحتم على كل قوة اجتماعية تحويل موارد القوة وأشكال العمل السياسي إلى مؤسسات منظمة وشرعية ولهذا تتعدد صيغ المشاركة السياسية وتتركز القوى أي تتنوع ولكن ما يميز المشاركة فيها هو درجة تنظيمها في قنوات شرعية مما يعني توسع الدور الذي يلعبه المواطن في الحياة السياسية، وليس التحكم الشعبي في الحكومات[26]. وعليه فإن معيار التفريق بين الأنظمة يتمحور حول عملية مأسسة المشاركة السياسية.

ثالثاً - أزمة المشاركة السياسية

مما تقدم، يظهر أن أزمة المشاركة السياسية أزمة مؤسسية سياسية، فإذا كانت المشاركة السياسية تتركز حول مساهمة المواطنين في العملية السياسية عن طريق المؤسسات السياسية، تشير أزمة المشاركة السياسية بمعناها الواسع كما يرى (ليونارد بايندر) إلى تحديد كيفية الاشتراك في العملية السياسية[27] وكما يرى (سدنسي فيربا) تدور حول تحديد من يشترك في صنع القرارات الحكومية[28] وضمن السياق نفسه يرى (مايرون واينر) أن أزمة المشاركة السياسية صراع يحصل عندما تنظر النخبة إلى مطالب وسلوك الأفراد والجماعات الساعية إلى المشاركة في النظام السياسي على أنها غير شرعية[29] ويؤكد بأن هذه الأزمة تحدث في ظل تشكيلة متباينة من الظروف، ويحدد حالات حدوثها بالحالات التالية:

(1) عندما تعتقد النخبة الحاكمة أنها وحدها لها الحق بالحكم وترفض بالتالي مطالب الجماعات الاجتماعية الأخرى بالمشاركة السياسية لأنها غير شرعية.

(2) عندما تنظم الجماعات الساعية للمشاركة نفسها في مؤسسات أو تنظيمات تعتبرها النخبة الحاكمة غير شرعية.

(3) عندما تنظر النخب الحاكمة إلى مطالب المشاركة السياسية على أنها غير مشروعة لأنها تعتبر طرائق عرض هذه المطالب غير الشرعية.

(4) عندما ينظر إلى أنواع المطالب التي يتقدم بها المشاركون السياسيون على أنها غير شرعية. فقد تعتبر نخبة حاكمة مطالب معلنة على أنها غير شرعية إلى درجة أنها لا تتسامح بقبولها كسياسة عامة. كما أنها لن تتسامح بالدخول إلى السلطة لمجموعات يكون هدفها تنفيذ ما تراه النخبة الحاكمة كسياسات غير مشروعة.

(5) عندما لا تريد الجماعات الساعية للمشاركة أن تشاركها النخب الحاكمة في السلطة وترغب بدلاً من ذلك أن تحل محل النخبة الحاكمة ومن ثم حرمان تلك النخبة

من حق الامساك بالسلطة.

ولا يتأتى الفهم المؤسسي لأزمة المشاركة السياسية، من الربط بين تحقيق الديمقراطية وتوافر المؤسسات السياسية كون الديمقراطية تعتمد بدرجة كبيرة على قوة وعدد المؤسسات التي تقف بين الحكومة والمواطنين تدافع عن حقوق هؤلاء المواطنين في عملية الدفاع عن المصالح المؤسسية بل من أن بناء المؤسسات هو السبيل الوحيد لتجاوز هذه الأزمة. ولهذا يرى كل من (هنغتون وفيربا) أن المسألة الحاسمة بالنسبة لأزمة المشاركة السياسية، هي ليست مجرد التساؤل كيف تستجيب النخبة الحاكمة إلى مطالب المشاركة السياسية، بل التساؤل عن المؤسسات الجديدة التي تنشأ من الأمة، فقد أصبح وضع إجراءات معينة جديدة ومؤسسات معينة بالأمر، وخلق تنظيمات حزبية جديدة وجماعات المصالح هي من الطرق التي جرى بموجبها مأسسة المشاركة السياسية تاريخياً، وقدمت هذه الهياكل أو البنى على نحو خاص إطارا للجماعات الجديدة في كل حين للدخول إلى النظام السياسي من دون خلق أزمة سياسية بالضرورة. وضمن السياق نفسه يرى (مايرون وايتر) أن أزمة المشاركة السياسية يمكن حلها أو تسويتها عندما يكون هناك اتفاق جديد بين النخب المتنافسة والمشاركين السياسيين بشأن شرعية المطالب وبشأن قيمة الإجراءات المؤسساتية الموضوعة للإيفاء بهذه المطاليب. أن القنوات المؤسسية تمثل الشروط الأساسية للاستجابة لمطالب المشاركة السياسية التي تنجم عنها أزمة المشاركة السياسية وتسويتها.

استنتاج

بناء على الطبيعة المؤسسية لعملية المشاركة السياسية، فإنها تتمحور حول أهمية المواطنين - دوراً أو تأثيراً - في العملية السياسية التي تجرى داخل النظام السياسي. وفي الوقت الذي تتوقف فيه على إرادة المواطنين من حيث الاقدام عليها أو الامتناع عنها، تعتمد على طبيعة النظام السياسي من حيث انفتاحه أو إنغلاقه على مساهمة المواطنين ومدى توافر القنوات والمؤسسات والآليات التي تيسرها أمامهم.

وهكذا أصبحنا تراب الرواية

وطينها...

وتركنا الأيدي للرواة

الموت يتعقب أسماءنا

والضباب يخلطها مع الجبل

والرعاة يهشونها بالعصي

بينما تتنفس جيادنا... في نومنا.

فقط في الليل

ستنادي امرأة على ابنها اسماعيل:

يا اسماعيل

يا اسماعيل

يا ... ...

اسما ... عيل

فترتجف البغال في الخرائب

والهداهد في السرو

والغزلان في المنحدرات

والأفاعي في الآبار الميتة

وتنهض كما نهضنا

ماذا نفعل لأجلك

حين ينفخ في البوق من أجلنا؟!

ماذا نفعل لأجلك

وكلما غفونا

نرى سواك؟!...

الهوامش

(1) انظر الدكتور عبدالمنعم الشاط، التنمية السياسية في العالم الثالث، نظريات وقضايا، مؤسسة العين للنشر والتوزيع، العين 1988، ص 306.
(2) نفس المصدر ص 306.
(3) انظر الدكتور إسماعيل علي سعد، المجتمع والسياسة، دراسات نظرية وتطبيقية دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، 1983، ص 348.
(4) انظر الدكتور إسماعيل علي سعد، مقدمة إلى علم الاجتماع السياسي، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، 1987، ص 363. (6) إنظر
(5) حول مفهوم التحديث السياسي والتنمية السياسية انظر نفس المصدر.
(6) نفس المصدر.
(7) انظر الدكتور كمال المنوفي، أصول النظم السياسية المقارنة، شركة الربيعان للنشر والتوزيع، الكويت، الطبعة الأولى 1987، ص 340.
(8) نفس المصدر.
(9) نفس المصدر.
(10) انظر الدكتور إسماعيل علي سعد، مصدر سبق ذكره، ص 363.
(11) انظر الدكتور إسماعيل علي سعد، مصدر سبق ذكره، ص 372.
(12) انظر الدكتور كمال المنوفي، مصدر سبق ذكره، ص 343.
(13) انظر الدكتور إسماعيل سعد، مصدر سبق ذكره، ص 372.
(14) انظر الدكتور عبدالمنعم الشاط، مصدر سبق ذكره، ص 338.
(15) نفس المصدر.
(16) إنظر الدكتور إسماعيل علي سعد، مصدر سبق ذكره، ص375.
(17) إنظر الدكتور عبدالمنعم الشاط، مصدر سبق ذكره، ص 382.
(18) نفس المصدر.
(19) نفس المصدر.
(20) انظر الدكتور حامد عبدالله ربيع، أبحاث في النظرية السياسية، مكتبة القاهرة الحديثة، القاهرة 1971، ص 217 - 218.
(21) انظر الدكتور عبدالمنعم الشاط، مصدر سبق ذكره، ص 332.
(22) انظر الدكتور عبدالمنعم الشاط، مصدر سبق ذكره، ص 332 - 333.
(23) انظر الدكتور عبدالمنعم الشاط، مصدر سبق ذكره، ص 333.
(24) نفس المصدر.
(25) نفس المصدر.
(26) نفس المصدر.
(27) نفس المصدر.
(28) انظر الدكتور محمد أحمد إسماعيل علي، دور المثقفين في التنمية السياسية دراسة نظرية مع تطبيق على مصر، الجزء الثاني، القاهرة 1986، ص 405.
(29) نفس المصدر.

دور أشراف مكة وأهاليها
في مقاومة الحملة الفرنسية على مصر 1798- 1801

د. صبري فالح الحمدي
قسم التاريخ/ الجامعة المستنصرية ـ بغداد

بعد وصول القوات الفرنسية مصر 1798م، أولى قائدها نابليون بونابرت الحجاز اهتمامه الخاص لاعتبارات سياسية ودينية واقتصادية[1] ، فيما أعلنت الدولة العثمانية من جانبها الحرب على فرنسا باعتبارها حامية الحرمين الشريفين، واخذت تعد نفسها للدخول في تحالفات مع القوى الأوربية المعادية للاخيرة[2].

أجرى نابليون اتصالات مع الأمراء العرب في الجزيرة العربية والشام، لتسهيل مهمته الرامية الوصول إلى الهند، وضرب الوجود البريطاني هناك[3] كما حقق عدة اتصالات مع غالب بن مساعد شريف مكة الذي وصفه أحد المصادر وقتذاك بأنه من أكثر الحكام أهمية في منطقة البحر الأحمر[4]. اذ طلب الأول في رسالته الى الشريف بتاريخ 30 حزيران عام 1799، إرسال المزيد من السفن المحملة ببضائع الشرق إلى مصر[5]. وجاء في رسالته الثانية كما اوردتها المصادر الفرنسية قوله: (انه قد اتخذ الاجراءات الضرورية لحماية السفن الحجازية في الموانيء المصرية) معربا عن استعداده تطوير علاقات الصداقة مع أمير مكة[6].

استهدف نابليون من خطاباته تلك اقناع الشريف غالب بن مساعد، اغلاق موانيء الحجاز المطلة على البحر الاحمر في وجه الملاحة البريطانية، على الرغم من أن الأخير ظل على حذر من الفرنسيين ومخططاتهم، وواصل تدعيم تحصينات ميناء جدة تحسبا لأي خطر[7]، ومما يعزز ذلك أن شريف مكة كان على اتصال مع السلطات البريطانية، اذ عرض استعداده للتعاون معها، مؤكدة للآخرين بأن الفرنسيين يتولون جمع القوراب والحيوانات في السويس، للتهيوء لعمل عسكري لاحقا[8].

من جانب آخر آثار الاحتلال الفرنسي لمصر ردود فعل عربية واسلامية رسمية وشعبية، كان للعثمانيين فيها الدور الملحوظ في تحذيرهم مشايخ العرب وأمرائهم من مخاطر ذلك الاحتلال وآثاره على الامة الاسلامية[9]، الامر الذي أدى إلى توقف المحمل الشريف والكسوة من مصر الى الحجاز جراء ذلك[10]، كما كان مراد بيك - حاكم مصر المملوكي - قد استنجد باشراف مكة وعرب ينبع وجدة لمقاومة الفرنسيين[11].

لما وصلت الى الحجاز اخبار دخول الفرنسيين مصر، قام احد علماء المسلمين ممن يعدون من نزلاء مكة والمعروف بمحمد الجيلاني[12]، يحث الناس على الجهاد وأورد ذلك المؤرخ المصري الجبرتي، عند ذكره لحوادث شهر شعبان 1213هـ/ 8 كانون الثاني - 5 شباط 1799، وبالقول:

(ومنها تواتر الاخبار من ابتداء شهر رجب بان رجلا مغربيا يقال له الشيخ الجيلاني كان مجاورا لمكة والمدينة والطائف فلما وردت اخبار الفرنسيين الى الحجاز وانهم ملكوا الديار المصرية انزعج أهل الحجاز لذلك، وأن هذا الشيخ صار يعظ الناس ويدعوهم الى الجهاد وقرأ بالحرم كتابا مؤلفا في معنى ذلك واتعظ جملة من الناس وبذلوا اموالهم وانفسهم واجتمع نحو الستمائة من المجاهدين وركبوا البحر الى القصير مع من انضم اليهم من أهل ينبع وخلافه فورد الخبر في اواخره ان انضم اليهم جملة من

شعر...

هناك في المضارع

زياد العناني
الأردن

النومُ كفيلٌ
بالموتى
وأنا كفيل بالذين تهربوا مني
ومن فضيحة الفراغ
من بعد ما سرقوا
مجرة الإناث من يدي
وأوقدوا
فلق الصفات
دون أن أدري
على
عهن
الفراش

شمس الخريف
تجرُّ أصفرها الذي أحبه
"فان غوخ"
وصورة العالم
مليئة بنا
ومليئة أيضاً
بمن
تدربت أرواحهم
على زيارة الكواكب الأخرى
بلا مخافة
من أجل عشبة الخلود
شمس الخريف
تجرُّ أصفرها

اهل الصعيد وبعض اتراك ومغاربة وثبت الحجازيون[13] ثم انكفؤا لقلتهم وذلك بناحية جرجا[14]. حتى قتل اكثرهم ورجع القليل منهم[15].

ولم يقف الامر عند هذا الحد. بل تصاعدت المشاركة الحجازية بالقتال داخل الاراضي المصرية، واثار ذلك المخاوف لدى السلطات الفرنسية، وأجبرتها على أن تعلن متعمدة (ان هؤلاء الأشراف المذكورين الذين بصحبة الكيلاني (الجيلاني) ، تمزقوا كل ممزق وانهزموا وتفرقوا)، في محاولة لإضعاف المقاومة المصرية[16].

مهما يكن من امر فان مساهمة أهالي الحجاز في مقاومة الحملة الفرنسية على مصر. قد اتسمت بالروح الدينية الصادقة مقترنة بمشاعر الدفاع عن الأمة العربية والإسلامية[17]. وبرز تأثيرها واضحا في إدامة زخم المقاومة المصرية، والحاق الخسائر بالفرنسيين، وعد ذلك احد الأسباب التي بررها نابليون انسحابه من أمام اسوار عكا المحاصرة، كما جاء في خطابه المرسل إلى مركز القيادة بالقاهرة، والذي ذكر فيه خمسة عشر سببا لانسحابه واشار الى قسم منها (السادس)، حيث جاء ما يخص الحجاز (بلغنا توجه أهل الحجاز صحبة الكيلاني الى ناحية الصعيد)[18].

الهوامش

1- د. محمد زكريا عناني، مراسلات متبادلة بين الشريف غالب بن مساعد وبين نابليون ورجال حملته على الشرق، مجلة الدارة، ع3 س6، الرياض، جماد ثاني (1401هـ/نيسان 1981م، ص74)

2- لمزيد من التفاصيل انظر لطف الله بن احمد جحاف، نصوص يمنية عن الحملة الفرنسية على مصر، نشر وتحقيق د. سيد مصطفى سالم، مركز الدراسات اليمنية، ط2، صنعاء، 1989 ص58 - 59

3- وليد محمد جرادات، الاهمية الاستراتيجية للبحر الأحمر بين الماضي والحاضر نشر وتوزيع دار الثقافة، الدوحة، 1986، ص25

4- ABIR, M., THE ARAB REBELLION OF ARIR AHLIB OF MECCA (1788 - 1813) MIDDLE EASTERN STUDTES VOL.2.. MAY1916.p.47

5- محمد اديب غالب، من أخبار الحجاز ونجد في تاريخ الجبرتي، دار اليمامة، ط1، 1975 ص 87 - 88

6- DESIRE LACROIX, BONAFARTE IN EGYPTE (1798-1799) PARIS,1899,pp.250-251.

7- محمد فؤاد شكري، الحملة الفرنسية وخروج الفرنسيين من مصر، دار الفكر العربي، القاهرة، (د.ت) ص256.

8- GERLD DE, GAURY, RULEERS OF MECCA, LONDON,1951.pp.182-183.

9- الوثائق العثمانية، وزارة الثقافة والإعلام، مركز التوثيق الاعلامي لدول الخليج العربي، بغداد، ج1، ع1، رقم البحث 517، دفتر 207، الصفحة 97، 11جمادى الآخرة 1213هـ.

10- WILLAM, WITTMAN, TRAVELS IN TURKEY, ASIA - MINOR, SYRIA AND ACROSS THE DESERT INTO EGYBT DURING THE YEAR1700,1800, AND1801, PRINTED FOR RICHARD PHILLPS NO.71, ST. PAULS, CHURCH YARD, BY T. GILLT SALISBRY SQUARE, LONDON,1803,pp.382.

11- انظر عبد الرحمن الرافعي، تاريخ الحركةالقومية وتطور نظام الحكم في مصر، جـ1، القاهرة، 1374هـ/1955م ص376

12- اسمه محمد المغربي الجيلاني الهاشمي.

13- خاض الحجازيون عدة معارك في صعيد مصر ضد القوات الفرنسية، ابرزها معركة تجمع البارود، دمروا بها بعض سفن الاسطول الفرنسي، انظر محمود الشرقاوي، دراسات في تاريخ الجبرتي مصر في القرن الثامن عشر، جـ1، القاهرة، 1957 ص78 - 79

14- عبد الرحمن الجبرتي، عجائب الآثار في التراجم والأخبار، جـ1، دار الجيل، بيروت، 1978، ص250. احمد زيني دحلان، الفتوحات الاسلامية بعد مضي الفتوحات النبوية، جـ1، القاهرة، 1387هـ/ 1968م، ص 250 - 256

15- لمزيد من التفاصيل انظر الشيخ عبد الرزاق البيطار، حلية البشر في تاريخ القرن الثالث عشر، جـ1، حققه ونسقه وعلق عليه محمد بهجت البيطار، مجمع اللغة العربية، دمشق، 1380هـ/ 1961م، ص118.

16- الجبرتي، مظهر التقديس بزوال دولة الفرنسيس، تحقيق وشرح حسين محمد جوهر، عمر الدسوقي، مطبعة الرسالة، 1289هـ/ 1969م، ص 137 - 138

17- لمزيد من التفاصيل انظر د. عبد الله ابو داهش، موقف ادباء الجزيرة من الحملة الفرنسية على مصر، 1213 - 1216هـ/1798 - 1801م، مجلة العرب، جـ 11و 12 س20، الرياض، الجماديان سنة 1406هـ/ كانون الثاني - شباط 1986م ، ص762.

18- د. عبد العزيز بن فائد المسعودي، العروبة والإسلام فكر شيخ الإسلام محمد بن علي الشوكاني (ندوة شيخ الإسلام المجتهد محمد بن علي الشوكاني) صنعاء 17 - 20 فبراير (شباط) 1990، ص4 .